



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economics Sciences**  
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The Role of the Investment Portfolio in Achieving Compatibility  
Between Return and Risk According to The Standards of the Basel  
Committee: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Banks**

Haibat Hassan Habish\* <sup>A</sup>, Dhurgham Aseal Kareem <sup>A</sup>, Asaad Mansour Abd <sup>B</sup>

<sup>A</sup> Al-Furat Al-Awsat Technical University/ Samawa Technical Institute,

<sup>B</sup> Al-Muthanna University / College of Administration and Economics

**Keywords:**

Investment Portfolio, Return and Risk, Basel Committee.

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 29 Dec. 2022

Accepted 13 Feb. 2023

Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE  
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

Haibat Hassan Habish

Al-Furat Al-Awsat Technical University/  
Samawa Technical Institute



**Abstract:** The aim of the research is to know the extent to which Iraqi banks are able to keep pace with the developments taking place in the organizations concerned in issuing standards related to risk management, which can be relied upon to reduce banking risks and achieve returns through the application of the standards of the Basel Organization. This goal was reached by analyzing sample data from Iraqi banks for the period from (2016 to 2018), through which the hypothesis was tested and the research objectives were achieved.

The most important finding of the research is that international standards help in achieving diversification in the investment portfolio in a way that increases financial returns with appropriate and possible financial risks. In addition to that there is a discrepancy in the mechanism of diversification of the investment portfolio of Iraqi banks according to the volume of activities and their circulation in the financial markets. The management of Iraqi banks plays a prominent role in determining the mechanism for diversifying the investment portfolio in a way that reduces future financial risks.

The most important thing recommended by the research is the need for Iraqi banks to diversify financial investments in their portfolios in order to diversify financial returns and avoid losses from a specific investment by covering it with another investment. In addition to the need for Iraqi banks to take into account the risks arising from stocks and not to risk the great diversity of the investment portfolio, as it entails future risks.

## دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق التوافق بين العائد والمخاطرة وفقاً لمعايير لجنة بازل: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية

هيبت حسن هبيش الجياشي	ضرغام اصيل كريم الغانمي	اسعد منصور عبد
المعهد التقني السماوة	المعهد التقني السماوة	كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفرات الأوسط التقنية	جامعة الفرات الأوسط التقنية	جامعة المثنى

### المستخلص

هدف البحث إلى معرفة مدى قدرة المصارف العراقية على مواكبة التطورات الحاصلة في المنظمات المعنية في اصدار المعايير المتعلقة بإدارة المخاطر والتي من الممكن التعويل عليها في الحد من المخاطر المصرفية وتحقيق العوائد من خلال تطبيق معايير منظمة بازل، وتم التوصل إلى هذا الهدف من خلال تحليل بيانات عينة من المصارف العراقية للفترة من (2016 الى 2018) وتم من خلالها التوصل إلى اختبار الفرضية وتحقيق أهداف البحث.

أهم ما توصل إليه البحث يتمثل بأن المعايير الدولية تساعد في تحقيق التنوع بالمحفظة الاستثمارية بالشكل الذي يزيد من العوائد المالية ذات المخاطر المالية المناسبة والممكن مواجهتها، فضلاً عن أن هنالك تفاوت في آلية تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف العراقية وفقاً إلى حجم الأنشطة وتداولها في أسواق المال. إذ تمارس ادارة المصارف العراقية دورا بارزا في تحديد آلية تنوع المحفظة الاستثمارية بالشكل الذي يقلل من المخاطر المالية المستقبلية.

وأهم ما أوصى به البحث يتمثل بضرورة قيام المصارف العراقية بتنويع الاستثمارات المالية في محافظها من أجل تنويع العوائد المالية وتجنب الخسائر المتحققة من استثمار معين من خلال تغطيته باستثمار آخر. فضلاً عن ضرورة مراعاة المصارف العراقية المخاطر الناجمة عن الأسهم والأتجازف في التنوع الكبير في المحفظة الاستثمارية لما يترتب عليه مخاطر مستقبلية.

**الكلمات المفتاحية:** المحفظة الاستثمارية، العائد والمخاطرة، لجنة بازل.

### المقدمة

تعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها أسواق النقد والمال العالمية، وما ترتب على ذلك من تجاوز المصارف للدور الذي تمارسه فما عاد يقتصر على دور الوساطة، بل تعداه إلى الصيرفة الشاملة، مما تطلب من الصناعة المصرفية الدولية على أن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات، وممارسة الدور المنوط بها من خلال دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تكتنفه الصناعة المصرفية من مخاطر يمكن تفاديها بالتحوط لها، بما يحقق المبادلة بين المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي، وربطهما بمعايير كفاية رأس المال المصرفي، وانعكاس ذلك في قيمة المصرف.

لذا فإن هذا البحث يقدم دراسة تحليلية يتم من خلالها معرفة مدى قدرة المعايير الدولية على تحقيق التنوع المناسب في المحفظة الاستثمارية للمصارف العراقية من خلال تنوع الاستثمارات التي تحقق العوائد المالية والمخاطر الأقل، إذ يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث تناول الأول منهجية البحث والثاني استعرض الجانب النظري من خلال معرفة ملخص حول المحفظة الاستثمارية وتنوعها ومعرفة المخاطر المالية والعوائد والقدرة على التوافق فيما بينهما، فيما تطرق الجانب العملي

في المبحث الثالث على الدراسة التحليلية لعينة من المصارف العراقية التي تستثمر أموالها بالمحافظ الاستثمارية والتي يمكن أن تحقق عوائد مالية من تطبيقها للمعايير الدولية وتم من خلال ذلك التوصل إلى أهداف البحث وخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

### المبحث الأول: منهجية البحث

**أولاً. مشكلة البحث:** تعاني أغلب المصارف العراقية عدم قدرتها على تحقيق التوافق بين الاستثمارات المالية التي يمكن أن توفر الأموال اللازمة لها، لذا فإن أغلب المصارف تعتمد في استثماراتها المالية على أنواع محدودة من الأسهم والسندات التي يمكن أن تحقق عوائد مالية متواضعة بدون أن تواجه مخاطر مالية. ومن خلال ذلك فإن مشكلة البحث تتمثل بالأسئلة الآتية:

1. هل تساعد المحفظة الاستثمارية على تحقيق التنوع بين العائد والمخاطرة للمصارف العراقية؟  
2. مدى إمكانية تحقيق المحفظة الاستثمارية لعوائد مالية مناسبة تسعى إليها المصارف مقابل مخاطر أقل؟

3. هل تساعد المعايير الدولية الصادرة من المنظمات المعنية أن توفر الطرائق المناسبة لتحقيق التوافق بالاستثمارات المالية وزيادة العوائد وتقليل المخاطر في آن واحد؟

**ثانياً. أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث بالآتي:

1. قدرة المحفظة الاستثمارية من خلال تنوعها في توفير احتياطي مالي يمكن من خلاله توفير الاموال للمصارف وقدرتها على تحقيق التوافق بين العوائد والمخاطر.

2. يمكن أن يقدم البحث الطريقة المناسبة لإدارة المصارف التي يمكن أن تنتهجها في جعل المحفظة الاستثمارية تجمع بين الاستثمارات المالية ذات المخاطر المنخفضة والعوائد التي تسعى لتحقيقها.

**ثالثاً. اهداف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. تقديم اطارا نظريا حول مفهوم واهمية المحفظة الاستثمارية ومدى مساهمتها في مواجهة العجز المالي الذي من الممكن أن تتعرض له المصارف أو منع حصول العجز من خلال دراسة القرارات الاستثمارية والاستخدام الأمثل لموارد المصرف.

2. معرفة مدى قدرة المحفظة الاستثمارية على تحقيق التوافق بين الاستثمارات المالية ذات المخاطر الأقل والعوائد الأكثر.

3. اجراء دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية يتم من خلالها استعراض المحافظ الاستثمارية التي تنشئها ومعرفة مدى تنوع تلك المحافظ ومدى قدرتها على تحقيق التوافق من خلال الاستفادة من المعايير الدولية.

**رابعاً. فرضيات البحث:** تتمثل فرضية البحث بالآتي:

1. لا تؤدي المحفظة الاستثمارية دورا فاعلا في تحقيق التوافق بين العوائد والمخاطر المالية الناتجة من الاستثمارات المالية في المصارف العراقية

2. تؤدي المحفظة الاستثمارية دورا فاعلا في تحقيق التوافق بين العوائد والمخاطر المالية الناتجة من الاستثمارات المالية في المصارف العراقية

**خامساً. مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث من المصارف العراقية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتصف بوجود استثمارات مالية في محافظها المتكونة من الأسهم والسندات، وتتمثل عينة البحث بـ(مصرف الاستثمار العراقي، مصرف المنصور، مصرف بغداد) إذ سيتم اجراء

دراسة ميدانية لمعرفة دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق التوافق وفقا للمعايير المصدرة من قبل لجنة بازل.

سادساً. **حدود البحث:** تتمثل حدود البحث بالآتي:

1. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية بعينة البحث المتمثلة بالمصارف العراقية المتمثلة (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف المنصور، مصرف بغداد).
2. **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية بالسنوات المالية (2016-2017-2018) للمصارف عينة البحث أعلاه.
3. **الحدود البحثية:** التزم الباحث بالمتغيرات البحثية (تقلبات أسعار الأسهم، تنوع المحفظة الاستثمارية) لدراستها في متن البحث.

### المبحث الثاني: الجانب النظري

اولاً. **المحفظة الاستثمارية:**

1. **مفهوم المحفظة الاستثمارية:** تمثل المحفظة الاستثمارية كل ما تملكه الشركة من موجودات استثمارية يكون الهدف منها الحفاظ على الثروة الاجمالية للشركة وتنمية القيمة السوقية لها، فالمحفظة الاستثمارية هي أداة مركبة من الأدوات الاستثمارية وذلك لأنها تتركب من موجودين ويتم التفريق بين المحفظة وأخرى بسبب نوعية الاستثمارات التي تحتويها، فالمحفظة الاستثمارية يمكن أن تعرف بأنها عبارة عن مجموع القيم المتداولة المنقولة المتمثلة في الأسهم والسندات التي تكون بحوزة المستثمرين (كمال، 2004: 14).

كما يمكن أن تعرف هو أن المحفظة عبارة عن تشكيلة متنوعة من الأوراق المالية المختلفة الانواع والتواريخ والاستحقاقات والتي يحتفظ بها المستثمر ويقوم بإدارتها للحصول على هدفين أساسيين هما (الجنابي، 2003: 12):

- أ. تحقيق عائد من الاستثمارات المالية.
- ب. امكانية تحويل الاستثمارات المالية الى السيولة بأسرع وقت ممكن متى ما احتاج المستثمر إلى ذلك.
2. **اهمية المحفظة الاستثمارية:** تتمثل أهمية المحفظة الاستثمارية بالنقاط الآتية (الجمال، 2002: 20):
  1. تدفق رأس المال إلى مختلف المؤسسات المالية الاستثمارية التجارية والصناعية وجميع التدفقات الكبيرة في رأس المال.
  2. توسع المؤسسات الاستثمارية وزيادة الخبرة في تقديم الخدمات والنصائح إلى المستثمرين سيما الاستثمار في الأسهم والسندات.
  3. تساعد المستثمرين في توجيه الاهتمام إلى الربح السريع المتوقع بما يتطلب ايجاد أسلوب عملي لتحقيق أهداف الاستثمار.
3. **أنواع المحافظ الاستثمارية:** تقسم المحافظ الاستثمارية بحسب الأوراق المالية التي تحتويها وبحسب الأهداف المرجو تحقيقها منها والتي تتمثل بالنقاط الآتية (Braga, et al., 2010: 15):
  - أ. **محافظ العائد:** يتمثل الهدف من هذا النوع من المحافظ هو تحقيق أعلى عائد سواء من التدفقات النقدية الاعتيادية أو من خلال فروقات أسعار البيع، وترجع عملية اختيار الاوراق التي تحقق أعلى عائد إلى مدير المحفظة فهو المتحكم بذلك، ويتم عادةً اختيار السندات التي تحقق أعلى فائدة وبأقل وقت والأسهم التي توزع أرباح قليلة وبمخاطرة منخفضة.

ب. **محافظة الربح:** تتمثل هذه المحفظة بالكيفية التي يمكن من خلالها الحفاظ على العائد المتحقق لكل من الموجودات والعوائد وفي هذا النوع تكون معدلات النمو هي المعيار الاساسي لانتقاء الأوراق المالية وتحريكها في الأسواق المالية.

ج. **المحافظ المشتركة:** يمزج هذا النوع من المحافظ بين النوعين السابقين، إذ إنها تجمع بين الأوراق المالية ذات المخاطر العالية والآخرى المنخفضة المخاطر، والتي تهدف إلى إيجاد عوائد رأسمالية وجارية بالوقت نفسه.

د. **المحافظ الخاصة:** هي المحافظ التي يتم تشكيلها بناء على المستثمر ويكون دور مدير المحفظة دورا تنفيذيا وفقا إلى رغبات المستثمر، فضلا عن الأنواع السابقة هنالك أنواع أخرى من المحافظ الاستثمارية التي تختلف من حيث المخاطر الناجمة عنها والعوائد المتحققة منها.

4. **سياسات المحفظة الاستثمارية:** هنالك سياسات عدة للمحفظة الاستثمارية وهي: (كمال، 2004: 40)

أ. **السياسة الهجومية:** والتي تهدف لكسب الارباح السريعة والعالية وتحمل المخاطر الكبيرة جراء ذلك، وتتكون محتويات المحفظة من الأسهم النامية ذات الأرباح العالية التي تحتوي على مخاطر عالية بسبب تأثرها الشديد بالتقلبات الاقتصادية المختلفة، ووفق هذه السياسة تتطلب ادارة المحفظة الاستثمارية اتخاذ القرارات الحكيمة بصورة دقيقة والتأني خوفا من الوقوع في الخسائر، ويفضل استخدام هذه السياسة في حالة ازدهار الشركات ورواجها، فهي تحقق أرباح عالية في حالة الرواج وأرباح قليلة في حالة الكساد.

ب. **السياسة المتوازنة:** يتبنى هذه السياسة غالبية المستثمرين بحيث يتم مراعاة تحقيق توازن نسبي، في المحفظة يؤمن عوائد معقولة عن مستويات معقولة من المخاطرة، لذلك يوزع رأس المال المستثمر على أدوات استثمار متنوعة تتيح للمستثمر تحقيق دخل ثابت في حدود معقولة دون أن تحرمه فرصة تحقيق أرباح رأسمالية في حالة توفرها، وتكون القاعدة الأساسية لهذا النوع من المحافظ تشكيلة متوازنة من أدوات الاستثمار، أدوات استثمار قصيرة الأجل عالية السيولة مثل أدوات الخزينة مضاف إليها أدوات استثمار طويلة الأجل مثل العقارات، والأسهم العادية والممتازة أو سندات طويلة الأجل..... إلخ. مثل هذه المحفظة تتيح للمستثمر تحقيق الأرباح الرأسمالية في حالة ارتفاع الأسعار ويستطيع أن يبيع الأوراق قصيرة الأجل أما في حالة هبوط الأسعار فإن احتواء المحفظة على عقارات وأدوات أخرى سندات طويلة ذات دخل ثابت يخفض على المستثمر إمكانية الخسارة.

ج. **السياسة المتحفظة:** إن اتباع هذه السياسة من قبل المستثمر حيثما يكون متحفظ جدا تجاه المخاطر، أي يكون تركيزه الشديد على عامل الأمان والحفاظ على الأموال المستثمرة والتي تعطي دخل ثابت من دون خسائره، وغالبا ما يتم اتباع هذه السياسة عندما يتم استثمار أموال الشركات بشراء السندات والتي تعطي فائدة ثابتة من دون مخاطرة.

5. **مكونات المحفظة الاستثمارية:** تتكون المحفظة الاستثمارية من المكونات الآتية (Barasinska et al, 2009: 14)

أ. **الموجودات المادية:** هي الموجودات الملموسة الحقيقية كالاستثمارات في العقارات والمشاريع الصناعية والزراعية والمتاجرة بالمعادن النفيسة (الذهب والمجوهرات... الخ)، والتي تتميز بانخفاض درجة سيولتها وحاجتها إلى خبرات متنوعة لعدم تجانس أنواعها وزيادة تكاليف الاستثمار.

ب. الموجودات المالية: هي عبارة عن الأوراق المالية التي تمنح حاملها شهادة بملكية هذه الأوراق تبين حقوق حاملها وتخوله المطالبة بكل أو جزء من تلك القيمة، وتتميز بأنها تحقق ارباح عالية وتفاوت الخطورة التي تترتب عليها وتأثرها بالعوامل الخارجية.

6. **اهمية المحفظة في تحليل مخاطر الاستثمار:** تهدف المحفظة الاستثمارية بصورة اساسية إلى تفادي مخاطر الاستثمار التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر عند التركيز على اداة استثمار واحدة، إذ إن تنوع المحفظة الاستثمارية يساعد في تنوع مصادر العوائد المتحققة وتوزيع المخاطر على أنواع الاستثمارات التي بحوزة المحفظة، فالمحفظة الاستثمارية تعمل على تقليل المخاطر من خلال الآتي (Janette & Ditmitris, 2017: 20):

أ. إذ كانت مخاطر الاستثمار تتعلق في العمل وبالقدرة على الوفاء فمن خلال المحفظة يتفادى المستثمر المخاطر عن طريق تكوين محفظة تشمل الأوراق المالية التي لا تحتوي على مخاطر كما هو الحال بالسندات وأذونات الخزينة.

ب. إذ كانت مخاطر الاستثمار تتعلق بالسوق بحيث يخشى المستثمر من تقلب أسعار الأوراق المالية في السوق والتي تنعكس سلباً على القيمة السوقية للأسهم، ففي هذه الحالة يمكن تجنب هذه المخاطر عن طريق الاستثمار بالأوراق المالية الامنة كالأوراق المالية طويلة الاجل التابعة للشركات الكبيرة ذات المقدرة المالية الكبيرة (المركز المالي).

ج. إذ كانت المخاطر تتعلق بسعر الفائدة فزيادة اسعار الفائدة على السندات يقلل من قيمتها السوقية وانخفاض الفائدة عليها يزيد من قيمتها ففي تلك الحالة يتم اللجوء إلى الاستثمارات قصيرة الأجل بدلاً من طويلة الأجل خشية من تقلبات سعر الفائدة لغير صالح المستثمر.

### ثانياً. المخاطر المصرفية:

1. **مفهوم المخاطرة المصرفية:** ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر التي تتطلب من المصرفيين فهم طبيعتها، والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها، و(المخاطرة) بالمعنى العام تعني: احتمالات تحقق الخسارة، وبالنسبة للصناعة المصرفية فهي تعني: مثلاً هل سيجدد الزبون قرضه؟، وهل ستزداد الودائع الشهر المقبل؟، وهل ستزداد أسعار أسهم المصرف وتزداد إيراداته؟، وهل سترتفع أسعار الفائدة الأسبوع القادم أو ستتنخفض؟، وهل سيخسر المصرف الدخل أو القيمة إذا حصل ذلك؟ (العلي، 2010: 32). وفي مجال الإدارة المالية تعرّف (المخاطرة) بأنها التقلب في العوائد. وقد أصبحت المخاطر معياراً مالياً أساسياً لا يمكن تجاهله في الكثير من قرارات الإدارة المالية (العارض، 2016: 63).

2. **أنواع المخاطر المصرفية:** ويمكن تصنيف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي إلى (العلي، 2002: 34):

أ. مخاطر يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف (المخاطر غير النظامية) مثل: مخاطرة السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطرة رأس المال ومخاطر الجريمة.

ب. مخاطر لا يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف (المخاطر النظامية) مثل: مخاطرة معدل الفائدة ومخاطرة السوق ومخاطرة العملة أو الصرف ومخاطرة التضخم والمخاطرة القطرية.

### ثالثاً. العائد المصرفي:

- 1. مفهوم العائد المصرفي:** يختلف المختصون في وضع تعريف دقيق للعائد، حيث وضعت تعريفات عدة له، منها: "هو معدل العائد المتوقع أو الفعلي للسهم الذي يستند إلى البيانات التاريخية ومعدل العائد المطلوب أو المتوقع في المستقبل (خطيب، 2004:15).
- ويعرف أيضاً على أنه "الربح أو الخسارة الكلية المترتبة على الاستثمار خلال فترة زمنية معينة" إن الهدف الأساسي لتوظيف الأموال في أي نوع من الشركات، ومنها المصارف، هو تحقيق العوائد، ولتحقيق تلك العوائد ينبغي على كل مصرف اتباع إستراتيجية محددة، تكون مدروسة بعناية من ناحية علاقة تطبيقها والموارد المالية والبشرية لدى المصرف من جانب، ومدى قدرة المصرف على التعامل مع المخاطر ذات العلاقة من جانب آخر، ناهيك عن ضرورة أخذ عوامل السوق بعين الاعتبار في اختيار الإستراتيجية. ويعد موضوع العائد المصرفي أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف وما يترتب على العائد العالي الذي يمكن أن يحققه المصرف من مخاطر عالية، لذا تسعى المصارف إلى تحقيق المبادلة Trade-Off بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية، بما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطر (Gitman, 2000: 238).
- 2. العوامل المؤثرة في العائد المصرفي:** يؤثر في عائد المصرف المتمثل بالدخل الصافي عدد من العوامل التي يمكن تبويبها في مجموعتين، هما: العوامل الخاضعة للسيطرة من قبل إدارة المصرف، التي تستطيع إدارة المصرف التأثير بها، وتشتمل على مزيج الأعمال (Business Mix) (مثل التوجه نحو العمل بالجملة أو بالتجزئة)، وتحقيق الدخل (الهامش الصافي للفائدة، ورسوم الخدمات المصرفية، والأرباح من التداول بالأوراق المالية) وتحديد جودة القروض، والسيطرة على بعض المصروفات. والمجموعة الثانية هي العوامل غير الخاضعة للسيطرة (أو العوامل الخارجية)، التي تؤثر كذلك في أداء المصرف، فتضم مستوى أسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية العامة، والبيئة التنافسية التي يعيشها المصرف. وبالرغم من أن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل، يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث تستجيب لها، وذلك في إطار التخطيط الإستراتيجي وصياغة السيناريوهات المناسبة مع الظروف المستقبلية المتغيرة (ابونائلة، 2004:48).
- 3. المقاييس أو المؤشرات الأساسية المستخدمة لقياس العائد المصرفي:** من المعروف أن الهدف الرئيس للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عدة، من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها (نسب الربحية)، وفيما يأتي أهم مكونات هذه المجموعة من النسب (احمد، 2004:25):
- 1-3 هامش الفائدة الصافي:** يعبر عنه بصيغة النسبة المئوية – وذلك بنسبة الفرق بين دخل الفائدة (Interest Income) ومصاريف الفائدة (Interest Expense) (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة) مقسوماً على الموجودات العاملة والمولدة لهذا الدخل Earning Assets (وتتضمن هذه الموجودات الاستثمارات المالية والقروض كلها). وصيغة هذا المؤشر هي: (الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة) / الموجودات العاملة (المولدة للدخل)
- 2-3 هامش صافي الدخل:** يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات. كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات الوارد ذكرها آنفاً. وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب. وصيغة هذا المؤشر هي: صافي الدخل / الإيرادات (الفوائد المحصلة) (عوض، 2005:26).

**3-3. معدل العائد على الموجودات:** ويقاس هذا المعدل كفاءة إدارة المصرف وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات المصرف. ويمكن احتساب معدل العائد على الموجودات بضرب الهامش الصافي في معدل دوران الموجودات (الإيرادات / الموجودات) ويطلق عليه أيضاً درجة استغلال الموجودات. أي إن:

معدل العائد على الموجودات = الهامش الصافي  $\times$  معدل دوران الموجودات

صافي الدخل / مجموع الموجودات = صافي الدخل / الإيرادات  $\times$  الإيرادات / الموجودات.

**3-4. معدل العائد على حقوق الملكية:** يقاس هذا المعدل مدى قدرة المديرين على تعظيم ثروة المساهمين، حيث يبين مقدار العوائد المتحققة من القيمة الدفترية لاستثمارات المساهمين في المصرف. وصيغة هذا المقياس هي:

صافي الدخل / حقوق الملكية ويرتبط الـ (ROE) بـ (ROA) من خلال مضاعف الرفع المالي (Leverage Multiplier) (LM) ويطلق عليه مضاعف حق الملكية Equity Multiplier، كما يأتي:

$$* ROA ROE = LM$$

صافي الدخل / حقوق الملكية = صافي الدخل / مجموع الموجودات  $\times$  الموجودات / حقوق الملكية  
ويقوم مضاعف الرفع المالي بمقارنة الموجودات مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة المرتفعة من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن هذا المضاعف يقيس الرفع المالي، كما يمثل مقياساً لكل من العائد والمخاطرة

**3-5. معدل العائد على الودائع:** يقاس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها. وصيغة هذا المعدل هي:

$$\text{صافي الدخل} / \text{الودائع} \times 100$$

**3-6. معدل العائد على الأموال المتاحة:** يقاس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الأموال المتاحة الممثلة في الودائع وحقوق الملكية. وصيغة هذا المعدل هي:

$$\text{صافي الدخل} / (\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}) \times 100$$

**3-7. القوة الإيرادية للموارد المتاحة:** يقاس هذا المعدل العائد الذي تحققه الاستثمارات التي وجهت إليها تلك الموارد التي حصل عليها المصرف من الأطراف كافة، ويمكن حساب القوة الإيرادية للموارد المتاحة وفقاً للصيغة الآتية:

$$(\text{صافي الدخل قبل الضريبة} + \text{الفوائد المستحقة}) / (\text{المطلوبات} + \text{حقوق الملكية}).$$

**3-8. معدل دوران الموجودات:** تعكس نتيجة هذا المؤشر مقدرة المصرف على استعمال موجوداته لأقصى حد ممكن له، بهدف تحقيق أعلى إيرادات. ومن أبرز عيوب هذا المؤشر أنه لا يعطي صورة معبرة لمعدلات الدوران بالنسبة للمصارف التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن، إذ تظهر معدلات دوران مرتفعة بالرغم من احتمالات أداء غير مناسب.

وصيغة هذا المؤشر: إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات.

**رابعاً. لجنة بازل (نشاطها وآلية عملها):** تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية في عام 1974، وتتألف من ممثلين لمحافظة المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، فضلاً عن سويسرا ولوكسمبورج. وتعد هذه اللجنة بمثابة (Grandfather) لكل أجهزة الرقابة المصرفية الدولية المعاصرة. وتأسست هذه اللجنة برعاية بنك التسويات الدولية (BIS)، ويجتمع أعضاء هذه

اللجنة بين فترة وأخرى لمناقشة القضايا التي تخص تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المصرفية بصورة عامة، ومعايير كفاية رأس المال المصرفي بصفة خاصة، والإصدارات التي نشرتها اللجنة والمتمثلة بالأوراق الاستشارية حول تلك المعايير، وردود الأفعال الصادرة من المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف المهتمة بمعايير كفاية رأس المال المصرفي. من تعليقات وملاحظات وانتقادات، وما الذي اتخذته اللجنة من إجراءات حيال تلك الردود في إصداراتها المستقبلية، وقبل أن تصدر اللجنة أي ورقة استشارية جديدة، تستشير كثيراً من الخبراء الماليين والمصرفيين على النطاق العالمي، بحيث يلقى ما يتم طرحه من قبل اللجنة القبول (أو الالتزام) الدولي بوجه عام. ولا بد أن تحظى التوصيات الصادرة عن اللجنة بالإجماع من قبل أعضائها، وذلك لأن لجنة بازل لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء، ومن ثم فإن المسائلة تتطلب اعتماد محافظي المصارف المركزية في هذه الدول للتوصيات الصادرة عن اللجنة. والجدير بالذكر أن اللجنة تتضمن مجموعات عمل ولجان فرعية تتولى دراسة القضايا المتعلقة بكفاية رأس المال المصرفي، وإدارة المخاطر التي تواجه المصارف، وإجراءات الرقابة الداخلية، وغيرها من القضايا التي تهم القطاع المالي والمصرفي. وهناك من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من يشترك مع لجنة بازل في دراسة القضايا التي تناقشها اللجنة، لما من شأنه تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، سواء على نطاق محلي أو على نطاق دولي..

### 1. الأهداف الأساسية لمقررات لجنة بازل 1: وهذه الأهداف هي (Basel, 2003: 55):

أ. العمل على تقوية النظام المصرفي الدولي واستقراره، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث:

فقد توسعت المصارف، ولاسيما الدولية منها، خلال السبعينات كثيراً في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير. ونظراً لتدني قدرة العالم الثالث على السداد، فقد اضطرت المصارف الدائنة إلى اتخاذ إجراءات عدة، منها:

1- شطب الديون	2- تسنيدها بخصومات عالية
3- عدّها عديمة الأداء بسبب عدم القدرة على خدمة الفوائد، فضلاً عن أصل الدين.	4- استبدال جزء منها بمساهمات (Equities) جزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في دول العالم الثالث.

### ب. إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف (هنج، 2002، 10):

❖ منافسة المصارف اليابانية، إذ استطاعت المصارف اليابانية أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق المالية التقليدية للمصارف الغربية. وقد يكون ذلك السبب وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي. ذلك أنه من المعروف أن المصارف اليابانية قد قدمت خدماتها بهوامش ربح متدنية جداً، لأنها تستطيع تحقيق نسب الربح الصافي نفسها للمساهمين، بسبب انخفاض رؤوس أموالها أصلاً. هذا في حين أن نسبة رأس المال الأساسي (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل + الاحتياطات المعلنة) كانت في معظم المصارف الغربية لا تقل عن (4%)، بل كانت في الكثير من الحالات أعلى من (6%)، وفي المصارف البريطانية كانت النسبة المقترحة من قبل لجنة بازل متحققة بالفعل. وهذا هو أحد الأسباب التي دعت اللجنة إلى التأكيد على العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال بين الدول المختلفة، لتقليل آثار المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الدولية. وكان توسع المصارف اليابانية في الأسواق العالمية مذهباً للغرب، شأنه شأن توسع الصادرات السلعية

اليابانية. فقد احتلت المصارف اليابانية مكان الصدارة كأكبر مصارف العالم في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ناهيك عن الوضع خلال الثمانينات وأوائل التسعينات، ففي سنة 2. السمات الرئيسية لمقررات لجنة بازل1: هناك عدد من السمات والخصائص التي ركزت عليها مقررات لجنة بازل تتمثل في الآتي:

أ. التركيز على المخاطر الائتمانية: إذ ترمي المقررات إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذةً بالاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً فضلاً عن مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال، كما جاء بالمقررات عام 1988، مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وغيرها من المخاطر. (المزوري، 2005:26)

ب. تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: إذ تم تركيز الاهتمام بنوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للموجود أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى مصرف من المصارف الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، في الوقت نفسه من الضروري كفاية المخصصات أولاً، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل. (خوري، 2004:30).

ج. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: ميزت لجنة بازل بين الدول فصنفتها إلى مجموعتين هما: (حشاد، 2005:13).

1. المجموعة الأولى: تضم الدول ذات المخاطر المنخفضة، وتشمل الدول الآتية:  
❖ الدول الأعضاء في لجنة بازل: وهي الدول التي شكلت اللجنة وأصدرت مقررات بازل عام 1988.  
❖ الدول التي عقدت بعض الترتيبات الاقتراضية مع صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) المرتبطة بترتيبات الصندوق العامة للاقتراض (Funds General Arrangement to Borrow) وهي: استراليا، والنرويج، والنمسا، والبرتغال، ونيوزيلاندا، وإيرلندا، وفنلندا، وإيسلندا، والدانمارك، واليونان، وتركيا، والسعودية.  
2. المجموعة الثانية: تضم الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل دول العالم كلها ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة الأولى، وتضم هذه المجموعة الدول العربية جميعها باستثناء السعودية.

د. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات (هاوسلر: 2002، 12): يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الموجود من جهة، وباختلاف الملتزم بالموجود (المدين) من جهة أخرى، لذا لم تصنف الموجودات بناءً على مخاطر الالتزام بالتسديد، ومخاطر التحويل من الدول، ومن ثم تم تقسيم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة على:

1. الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية.
2. الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية.

### المبحث الثالث: الجانب العملي

تمهيد

لغرض تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضية تم الاستعانة بعينة من التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية لمجموعة من المصارف العراقية لتحقيق ذلك، كما سيتم الاعتماد على النسب المالية المنشورة التي توضح القيمة السوقية والدفترية لكل شركة والتغيرات الحاصلة عليها خلال فترة البحث فضلا عن معرفة آلية تنوع المحفظة الاستثمارية ومدى تأثيرها على تلك التقلبات بالاستعانة بالتحليل الاحصائي وفقا للبرنامج (SPSS)، ومن أجل معرفة العينة ينبغي التطرق إلى أهم المعلومات المتعلقة بها وفقا لما يأتي:

الجدول (1): وصف العينة

المصارف	عدد الاسهم	القيمة السوقية	نسبة مكرر الارباح
مصرف بغداد	26134103	227500	11.24
مصرف المنصور	12951541	247500	17.07
مصرف الاستثمار العراقي	11140477	150000	14.74

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

تم اختيار العينة المشار إليها في الجدول أعلاه وفقا لدراسة البيانات المعروضة من قبلها والتي يرى الباحث بأنه يمكن الاعتماد عليها في اختبار الفرضية. **اولاً. تحليل العوائد المتحققة من المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث:** لغرض معرفة مدى ارتباط سياسة مقسوم الارباح بتحديد المحفظة الاستثمارية للشركات الاستثمارية العراقية سيتم تحليل مدى تنوع المحفظة الاستثمارية فيها ومقدار الأرباح المتحققة من كل محفظة لكل شركة ولكل سنة وكما هو مبين بالجدول الآتية:

الجدول (2): تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2016) (المبالغ بالآلاف)

المصارف	عدد استثمارات المحفظة	نوع استثمارات المحفظة	العوائد المتحققة من المحفظة	نسبة العوائد المتحققة من المحفظة نسبة من المبيعات %
مصرف بغداد	2	أسهم طويلة، أسهم قصيرة	636961	13%
مصرف المنصور	1	أسهم قصيرة الاجل	202895	9%
مصرف الاستثمار العراقي	2	أسهم، ودائع	118870	7.5%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (2) تنوع المحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد لسنة (2016) والذي احتل المرتبة الاولى بمقدار العوائد الاستثمارية بنسبة (13%) من المبيعات، أما مصرف المنصور والاستثمار العراقي فأتي بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي من حيث تحقيق العوائد والذي يمكن أن تعتمد عليه المصارف في تعويض الخسائر المالية الناجمة من تلك التقلبات.

الجدول (3): تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2017) (المبالغ بالآلاف)

المصارف	عدد استثمارات المحفظة	نوع استثمارات المحفظة	العوائد المتحققة من المحفظة	نسبة العوائد المتحققة من المحفظة نسبة من المبيعات %
مصرف بغداد	2	أسهم طويلة، أسهم قصيرة	758483	11%
مصرف المنصور	1	أسهم قصيرة الاجل	434895	8%
مصرف الاستثمار العراقي	2	أسهم، ودائع	48870	7%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (3) تنوع المحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد لسنة (2017) والذي احتل المرتبة الأولى بمقدار العوائد الاستثمارية بنسبة (11%) من المبيعات، أما مصرف المنصور والاستثمار العراقي فأتي بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي من حيث تحقيق العوائد والذي يمكن أن تعتمد عليه المصارف في تعويض الخسائر المالية الناجمة من تلك التقلبات.

الجدول (4): تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2018) (المبالغ بالآلاف)

المصارف	عدد استثمارات المحفظة	نوع استثمارات المحفظة	العوائد المتحققة من المحفظة	نسبة العوائد المتحققة من المحفظة نسبة من المبيعات %
مصرف بغداد	2	أسهم طويلة، أسهم قصيرة	753717	18%
مصرف المنصور	1	أسهم قصيرة الاجل	435895	9%
مصرف الاستثمار العراقي	2	أسهم، ودائع	53870	8.5%

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (4) تنوع المحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد لسنة (2018) والذي احتل المرتبة الاولى بمقدار العوائد الاستثمارية بنسبة (18%) المبيعات، أما مصرف المنصور والاستثمار العراقي فأتي بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي من حيث تحقيق العوائد والذي يمكن أن تعتمد عليه المصارف في تعويض الخسائر المالية الناجمة من تلك التقلبات.

الجدول (5): نسب التغير في عوائد المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث (المبالغ بالآلاف)

المصارف	نسبة العوائد المتحققة من المحفظة نسبة من المبيعات %	نسبة العوائد المتحققة من المحفظة نسبة من المبيعات %	نسبة العوائد المتحققة من المحفظة نسبة من المبيعات %	نسبة التغير
مصرف بغداد	13%	11%	18%	3%
مصرف المنصور	9%	8%	9%	1.2%
مصرف الاستثمار العراقي	7.5%	7%	8.5%	1.6%

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (5) حجم التغيرات الحاصلة في العوائد المتحققة من المحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد الذي احتل المرتبة الأولى بمقدار تغيير في العوائد بنسبة (3%) عن بقية المصارف التي بلغت نسبة التغيرات بمقدار بنسبة (1.2%) لمصرف المنصور وبمقدار بنسبة (1.6%) لمصرف الاستثمار العراقي.

ثانياً تحليل المخاطر الناجمة من المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث: نتيجة لقيام المصارف العراقية عينة البحث بالاستثمار المالي بالمحفظة التي تحتوي على أسهم وسندات فإنها من الممكن أن تواجه مخاطر مالية تتفاوت بحسب طبيعة الاستثمار المالي والذي يمكن توضيحه لكل مصرف عن العينة كما يأتي:

الجدول (6): مخاطر المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2016) (المبالغ بالآلاف)

المصارف	نوع استثمارات المحفظة	العوائد المتحققة من المحفظة	المخاطر المالية الناتجة عن المحفظة الاستثمارية	اسباب المخاطر المالية
مصرف بغداد	أسهم طويلة، أسهم قصيرة	636961	2610	خسائر من الاسهم
مصرف المنصور	أسهم قصيرة الاجل	202895	6620	خسائر من الاسهم
مصرف الاستثمار العراقي	أسهم، ودائع	118870	120	خسائر من الاسهم

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (6) المخاطر المالية الناتجة من الاستثمار المالي عن طريق المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2016) إذ احتل مصرف المنصور المرتبة الأولى بمقدار مخاطر استثمارية ناتجة من خسائر الأسهم بمقدار (6620)، أما مصرف بغداد فقد احتل المرتبة الثانية بمقدار مخاطر استثمارية ناتجة من خسائر الأسهم بمقدار (2610) فيما يعد مصرف الاستثمار العراقي الافضل من بين المصارف عينة البحث لأنه احتل أقل مخاطر وأقل خسائر بمقدار (120) والذي يرجع إلى تنوع المحفظة الاستثمارية بصورة أكثر كفاءة مقارنة بالبقية.

الجدول (7): مخاطر المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2017) (المبالغ بالآلاف)

المصارف	نوع استثمارات المحفظة	العوائد المتحققة من المحفظة	المخاطر المالية الناتجة عن المحفظة الاستثمارية	اسباب المخاطر المالية
مصرف بغداد	أسهم طويلة، أسهم قصيرة	758483	2210	خسائر من الاسهم
مصرف المنصور	أسهم قصيرة الاجل	434895	6500	خسائر من الاسهم
مصرف الاستثمار العراقي	أسهم، ودائع	48870	110	خسائر من الاسهم

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (7) المخاطر المالية الناتجة من الاستثمار المالي عن طريق المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2017) إذ احتل مصرف المنصور المرتبة الأولى بمقدار مخاطر استثمارية ناتجة من خسائر الاسهم بمقدار (6500)، أما مصرف بغداد فقد احتل المرتبة الثانية بمقدار مخاطر استثمارية ناتجة من خسائر الأسهم بمقدار (2210) فيما يعد مصرف الاستثمار العراقي الأفضل من بين المصارف عينة البحث لأنه احتل أقل مخاطر وأقل خسائر بمقدار (110) والذي يرجع إلى تنوع المحفظة الاستثمارية بصورة أكثر كفاءة مقارنة بالبقية.

الجدول (8): مخاطر المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2018) (المبالغ بالآلاف)

المصارف	نوع استثمارات المحفظة	العوائد المتحققة من المحفظة	المخاطر المالية الناتجة عن المحفظة الاستثمارية	اسباب المخاطر المالية
مصرف بغداد	أسهم طويلة، أسهم قصيرة	753717	3220	خسائر من الاسهم
مصرف المنصور	أسهم قصيرة الاجل	435895	5630	خسائر من الاسهم
مصرف الاستثمار العراقي	أسهم، ودائع	53870	230	خسائر من الاسهم

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (8) المخاطر المالية الناتجة من الاستثمار المالي عن طريق المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث لسنة (2018) إذ احتل مصرف المنصور المرتبة الأولى بمقدار مخاطر استثمارية ناتجة من خسائر الأسهم بمقدار (5630)، أما مصرف بغداد فقد احتل المرتبة الثانية بمقدار مخاطر استثمارية ناتجة من خسائر الأسهم بمقدار (3220) فيما يعد مصرف الاستثمار العراقي الأفضل من بين المصارف عينة البحث لأنه احتل أقل مخاطر وأقل خسائر بمقدار (230) والذي يرجع إلى تنوع المحفظة الاستثمارية بصورة أكثر كفاءة مقارنة بالبقية.

ومن الجدير بالذكر أن هنالك تفاوت بالمصارف العراقية عينة البحث في تطبيق المقترحات المنصوص عليها في مؤتمر بازل لمعالجة المخاطر المالية بصورة عامة والائتمانية بصورة خاص إلا أن مصرف العراقي للاستثمار قد طبق الجزء المناسب فيما يتعلق بالمخاطر المالية وتنوع المحفظة بالشكل الذي خفض مقدار المخاطر المالية نتيجة لعدم مجازفته في الدخول باستثمارات مالية، أما مصرف بغداد فقد كانت مخاطر به عالية نسبياً إلا أن العوائد المتحققة كانت جيدة نسبياً إذ ما تمت المقارنة مع مصرف المنصور والذي توجد به مخاطر عالية وعوائد مالية أقل من مصرف بغداد الذي يعد المصرف الأمثل بتحقيق تنوع المحفظة وتحقيق المبادلة بين العوائد والمخاطر المالية وفقاً للمعايير الدولية، ولغرض الوصول إلى اختبار فرضية البحث سيتم المقارنة بين نسبة التباين بالمخاطر المالية والعوائد المالية لغرض ايجاد معامل الارتباط والانحدار فيما بينهما والذي يمكن توضحه بالجدول الآتي:

الجدول (9): نسب التغير في مخاطر المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث (المبالغ بالآلاف)

المصارف	مخاطر المحفظة 2016	مخاطر المحفظة 2017	مخاطر المحفظة 2018	نسبة التغيير (التباين)
مصرف بغداد	2610	2210	3220	6%
مصرف المنصور	6620	6500	5630	3.2%
مصرف الاستثمار العراقي	120	110	230	1.2%

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (9) حجم التغيرات الحاصلة في المخاطر المالية الناتجة من الاستثمار بالمحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد الذي احتل المرتبة الأولى بمقدار تغيير في العوائد بنسبة (6%) عن بقية المصارف التي بلغت نسبة التغيرات بمقدار بنسبة (3.2%) لمصرف المنصور وبمقدار بنسبة (1.2%) لمصرف الاستثمار العراقي. وسيتم المقارنة بين نسب التباين للعوائد والمخاطر وفقاً للبرنامج الاحصائي (SPSS) وكما هو مبين بالجدول الآتي:

الجدول (10): التحليل الاحصائي بين نسب تباين العوائد والمخاطر المالية للمحفظة الاستثمارية

مؤشرات التحليل الاحصائي	التفاصيل
6	عدد المشاهدات
11.321	معامل (T)
9.603	معامل (F)
6.270	B
0.881-	حجم الارتباط
0.002	مستوى المعنوية sig

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يلحظ من الجدول رقم (10) أعلاه وجود ارتباط عكسية بين عوائد المحفظة الاستثمارية وبين نسب تباين المخاطر المالية للمحفظة الاستثمارية، إذ بلغت قيمة الارتباط العكسي (-0.881) بمستوى معنوية (0.002) وهي أقل من حجم الدلالة (5%) كما أن قيام المصارف العراقية بزيادة تنوع المحفظة الاستثمارية يحقق عوائد مالية تنتج منها مخاطر مالية لذي أي كلما زادت العوائد المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر بمقدار (6.270) والذي يمكن من خلاله التوصل إلى اثبات فرضية البحث التي مفادها (تؤدي المحفظة الاستثمارية دوراً فاعلاً في تحقيق التوافق بين العوائد والمخاطر المالية الناتجة من الاستثمارات المالية في المصارف العراقية).

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال الجانب العملي توصل الباحث إلى ما يأتي:

1. تساعد المعايير الدولية في تحقيق التنوع بالمحفظة الاستثمارية بالشكل الذي يزيد من العوائد المالية ذات المخاطر المالية المناسبة والممكن مواجهتها.
2. هنالك تفاوت في آلية تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف العراقية وفقاً إلى حجم الأنشطة وتداولها في أسواق المال. إذ تمارس إدارة المصارف العراقية دوراً بارزاً في تحديد آلية تنوع المحفظة الاستثمارية بالشكل الذي يقلل من المخاطر المالية المستقبلية.

3. هنالك تخوف من بعض المصارف العراقية من الدخول في استثمارات مالية نتيجة احتمالية تحملها للخسائر في المستقبل.
4. تمارس الظروف الاقتصادية السائدة في البلد دورا هاما في تحديد أنواع المصارف المستثمر بها نتيجة لتعدد المخاطر المالية الناتجة من الاستثمارات المالية والعواقب المترتبة عليه مما انعكس سلبا على استمرارية المصارف في المستقبل.
- ثانياً. التوصيات:** من خلال الاستنتاجات اعلاه يوصي الباحث بالآتي:
1. ضرورة قيام المصارف العراقية بتنويع الاستثمارات المالية في محافظتها من أجل تنويع العوائد المالية وتجنب الخسائر المتوقعة من استثمار معين من خلال تغطيته باستثمار آخر.
2. يتعين على المصارف العراقية أن تراعي المخاطر الناجمة عن الأسهم وألا تجازف في التنوع الكبير في المحفظة الاستثمارية لما يترتب عليه مخاطر مستقبلية.
3. ضرورة اتباع المصارف العراقية سياسة مقسوم ارباح ثابتة ومنتظمة وعادلة تساعد على توزيع العائد القابل للتوزيع لكل المساهمين بما يضمن بقائهم لمدة اطول.
4. ضرورة قيام المصارف العراقية باستحداث البدائل المناسبة لتوزيع عوائدها المالية المترتبة من الاستثمارات المالية لتلافي المخاطر المالية المستقبلية.

#### المصادر

##### اولاً. المصادر العربية:

1. ابو نايلة، ازهار حسن علي، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة، ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
2. احمد، وفاء يوسف، اجهزة الانذار المبكر ضد المخاطر في البنوك العامة، دكتوراه محاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2004.
3. -الجنابي لميس محمد مطرود (ادارة محفظة الاسهم العادية في إطار نموذج CAM وSMP) رسالة ماجستير في علوم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية /2003.
4. العارضي، جليل كاظم مدلول، جعفر زيد عبد الزهرة (ادارة المحفظة الاستثمارية المثلى) بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري العدد 12 مجلد 2016، 14.
5. العلي، اسعد (الادارة المالية الاسس العلمية والتطبيقية) الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010.
6. بن موسى، كمال المحفظة الاستثمارية - تكوينها ومخاطرها، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، الجزائر.
7. الجمل، جويدار جمال، (2002)، الاسواق المالية والنقدية. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
8. حشاد، نبيل، ادارة المخاطر المصرفية انواعها، ارتباطها بالحوكمة، وادارتها، اتحاد المصارف، العربية، آذار، ٢٠٠٥.
9. خوري، نعيم سابا، نظرات في اتفاقية بازل الجديدة، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الإداريين، العدد، ٥٨ أيار، ٢٠٠٤.

10. حماد، طارق عبد العال، " تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة "، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2001.
  11. خطيب، منال، "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004.
  12. الشماع، همام راضي وعبد الوهاب، أكرام عبد العزيز، "التسديد أو التوريق وآفاقه المستقبلية"، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الرابع، 2001.
  13. العلي، أسعد حميد، " تحويط المحفظة الكفوة بأطار نظرية الخيارات "، دراسة تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2002.
  14. عوض، محمد ملهم، المراجعة لعمليات ادارة مخاطر التمويل الاسلامي، ماجستير محاسبة، الأردن .٢
  15. -كمال بن موسى (المحفظة الاستثمارية تكوينها مخاطرها) مجلة الباحث العدد 30، جامعة الجزائر، 2004.
  16. المزوري، حسين احمد حسين، أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية راس المال في توظيف اموال المصارف، ماجستير ادارة اعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة، بغداد 2005.
  17. هاوسلر، جيرد، " عولمة التمويل "، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 1، مارس 2002.
  18. هنج، هايزو واجيد، س.كال، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 1، مارس 2002.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Abid Fathi Pui Lam Leung, Mourad Mroua and Wing Keung Wong, (2014), International Diversification Versus Domestic Diversification Mean-Varince Portfolio Optimization and Stochastic Dominance Approaches. J. Risk Financial Management 2, 45-66; doi:10.3390/jrfm7020045, ISSN 1911-8074.
2. Barasinska, Nataliya & Dorothea Schafer & Andreas Stephan, 2009, Financial Risk Aversion and Household Asset Diversification. Work paper Project funded under the social – economic Sciences and Humanities, UK.
3. Basel committee on Banking Supervision, "Sound Practices for The Management and supervision of Operational Risk", BIS, July 2002.
4. Bell, Geoffery, Derivatives: Modern May Alchemy: International Viewpoint, World Banking and Securities, June 2003.
5. Bertrand ,Rime, Capital Requirements and Bank Behaviour: Empirical Evidence for Switzerland, Swiss National Bank, March 2000.
6. Blanco, Juan M ,.The Effectiveness of Bank Capital Adequacy Requirement: A Theoretical and Empirical Approach, December 2000
7. Braga Jorge & Jeffrey Goldstein and David Meerschwan(2010). International portfolio Diversification: short –term Financial Assets and Gold. International Finance Section, Princeton University, USA.
8. Gitman, Lawrence J. "Principles of Managerial Finance". 9th. ed. N. Y., Donnelly and Sons Co., 2000.

9. Janette Rutterford & Dimitris Sotiropoulos, 2017, Individual Investors and Portfolio Diversification in late Victorian Britain: How Diversified Were Victorian Financial Portfolios? The open University Business school Walton Hall Milton Keynes, UK.
10. Paolo Tasca & Stefano Battiston, 2012, Diversification and Financial Stability. Work paper, Foscari University Venice, Italy.
11. Basel Committee on Banking Supervision, The New Basel Capital Accord, Consultative Document, BIS, April 2003.